مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) للبيئة المصرية

دراسة ميدانية

د/ سهام محمد عبدالحليم

مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة

جامعة الأزهر – فرع البنات

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للبيئة المصرية لبيان مدى توافر مقومات البيئة المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، والمزايا، والمعوقات التي تصاحب تطبيق هذه المعايير، وأظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد العينة إلى عدم توافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر، وأن هناك العديد من المزايا من تطبيق معايير خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يواجه الكثير من المعوقات.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

Abstract

This study aims to investigate the suitability of the international financial reporting standards for small and medium-sized enterprises (IFRS for SMEs) in an Egyptian setting, and measure the availability of the components of the accounting environment for small and medium Egyptian enterprises; the study demonstrates the advantages and obstacles that accompany the application of these standards. The results of the field study show the agreement of the participants on the lack of an appropriate accounting environment for an effective application of the standards for small and medium-sized enterprises (IFRS for SMEs) in Egypt, and that there would be many benefits to the application of these standards for such enterprises. The study also discusses the obstacles that face the application of the IFRS standards for small and medium enterprises in Egypt.

Keywords: Standards for financial reporting for small and medium-sized enterprises, Egyptian small and medium enterprises.

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة العربية
AASB	Australian Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأسترالي
IASB	The International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS for SMEs	The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Enterprises	معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
ISAR	The Intergovernmental Working Group of Accounting and Reporting of Experts on International Standards	فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ROSC	Report on Observance of Standards and Codes	تقرير عن الالتزام بالمعايير والقواعد
SIA	the accounting profession in Swaziland	مهنة المحاسبة في سوازيلاند
SMEs	Small and Medium Enterprises	المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

مقدمة:

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم كافة باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة إنشائها، ولقد أصبح تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك لمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية فهي تمثل نحو ٨٠% من إجمالي المشروعات الصناعية العاملة لغالبية دول العالم، وتعد الأكثر عددا، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، فضلا عن أنها تساهم في كثير من الاقتصاديات العالمية بأكثر من ٤٠% من الناتج المحلى(world Bank,2004)، وفى البلدان النامية ينظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي المستدام، ومن وجهة النظر الاجتماعية فهي تؤمن سبل العيش لقطاع كبير ومتزايد من السكان.

وفى جمهورية مصر العربية تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا هاما في الاقتصاد، حيث بلغ تعداد تلك المشروعات عام ٢٠١٦م ما يقرب من ٣.٠٤ مليون مشروعا يمثل ٩٩٪ منها مؤسسات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بـ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالي، وتوفر فرص عمل ما يساوى ٧٥٪ من إجمالي القوى العاملة (Moukhtar & Abdelwahab,2018)،فضلا عن ذلك فمن المتوقع من خلال برنامج مصر لريادة الأعمال (EEP)، وأيضا مع المبادرة الجديدة (Make in Egypt) أن تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) العمود الفقري للأعمال المرتفعة النمو الحالية والمستقبلية للمشروعات المحلية والأجنبية التي تستثمر فيها (Embassy of Egypt, 2017).

ونظرا للاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد صاحبه اهتمام بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المشروعات، وقد واجهت تلك المشروعات صعوبات خلال تطبيقها لمعايير التقارير المالية الدولية الكاملة (Full IFRS) حيث أن هذه المعايير وضعت في الأساس لتلبية احتياجات الشركات المساهمة لتحسين نوعية

تقاريرها المالية، وبناء عليه كان يصعب في كثير من الأحيان تطبيق هذه المعايير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاحتوائها على بعض الأمور والمسائل التي ليس لها صلة بتلك المشروعات، وبالتالي فإن تطبيقها لهذه المعايير كاملة يشكل عبئا على أنظمتها المحاسبية وعلى معدي قوائمها المالية، لذا كان لابد من ضرورة تبسيط هذه المعايير لتلائم طبيعة تلك المشروعات ومستخدمي قوائمها المالية، مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)يوجه الجهود نحو إنشاء معايير خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أصدر المجلس مسودة مقترحة لإنشاء معايير محاسبية دولية خاصة بتلك المشروعات عام ٢٠٠٧م، وتم اعتمادها بشكل نهائي في يوليو٢٠٠٩ م(Pascu & Vasiliu,2011:125)، بحيث تكون هذه المعايير هي المرجع للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويقوم هذا البحث بدراسة مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في جمهورية مصر العربية خاصة بعد صدور معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥م على غرار المعيار الدولي لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS for SMEs)، ودراسة المزايا والمعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر تبنى المعايير المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذا أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في هذه النوعية من المشروعات بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها، بالإضافة إلى أهمية هذه المعايير في توحيد الممارسة المحاسبية لهذه المشروعات، وإذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذه المعايير بدون تطبيق تصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها.

وقد واجهت تلك المشروعات صعوبات ومعوقات عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخصائص التي تتميز بها تلك المشروعات

في بعض الأحيان من نقص الخبرة والمهارات الإدارية والموظفين المؤهلين والخبرة في الأعمال والمحاسبة، مما يؤدى إلى ضعف إمساك الدفاتر والتوثيق. (Altarawneh, 2015)

وتشير بعض الدراسات إلى أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية أما منشآت لا يتوافر لديها نظام معلومات للمحاسبة المالية وذلك لارتفاع تكلفة المحاسبين المهنيين، والرغبة في التهرب الضريبي، وعدم الرغبة في الكشف عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة؛ أو منشآت يتوافر لديها نظام معلومات للمحاسبة المالية ولكن لا تتوافر فيه خصائص ومقومات نظام المعلومات الجيد الفعال، فهو لا يوفر أدلة فعلية على الافتراضات والتقديرات بالقوائم المالية، كما لا يوفر أدلة مشروعة وصحيحة عن المبادئ المحاسبية المستخدمة، فضلا عن أنه لا يتم تدعيم القوائم المالية بتقرير المراجع الخارجي. (الصباغ، ٢٠١٧ ؛ جزر ورويحة،٢٠١٤)

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: هل تعتبر معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية؟

ويشتق من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١- إلى أي مدى تتوافر مقومات البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة مصر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٢- ما هي نوعية الأنظمة المحاسبية السائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر ومدى تأثيرها على عملية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بهذا النوع من المشروعات؟

٣- ما أهم المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق معايير التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٤- ما هي المشاكل والمعوقات التي يمكن أن تحد أو تحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على مدى ملاءمة البيئة المحاسبية في مصر للتطبيق الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم.

٢- التعرف على المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات المصرية.

٣- تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات المصرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للاقتصاد، وكيف يمكن أن تساهم في رفع وتنمية الاقتصاد المصري من خلال زيادة الإنتاج ودعم الناتج القومي الإجمالي وتوفير فرص العمل، كما تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في واقع التقرير المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية مصر العربية من حيث أهميتها وأثرها على المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية لهذه المشروعات، حيث أن معيار التقرير المالي المصري قد صدر عام ٢٠١٥م ويعتبر في طور التطبيق في هذا النوع من المشروعات.

حدود الدراسة:

- سيقتصر البحث على دراسة مدى ملائمة معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs).
- سيقتصر البحث على آراء كل من: المحاسبين المهنيين المكلفين بتسيير الأعمال المحاسبية الذين يعملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمراجعين الخارجيين.

منهج الدراسة:

تعتمد الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي بهدف استقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بقوائم استقصاء كوسيلة وأداة لجمع البيانات لإثبات مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث.

فروض الدراسة:

تسعى الباحثة للإجابة على أسئلة البحث الواردة في مشكلة الدراسة بالفروض التالية:

H01: لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

H02: لا توجد مزايا من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

H03: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

خطة الدراسة:

وفى سبيل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى:

١- الدراسات السابقة.

٢- الإطار المفاهيمى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- الموقف من معايير التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥- الدراسة الميدانية.

١/ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقييم مدى حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى وجود معايير للتقارير المالية الدولية خاصة بها، وكذلك تقييم مدى ملاءمة هذه المعايير للتطبيق في العديد من البلدان، كما بحثت بعض الدراسات في فروق المعالجات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بدلا من المعايير الدولية الكاملة، وفيما يلي أبرز هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث:

كما تناولت دراسة(Simpson , 2008) تقييم مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا، فضلا عن مشكلات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSوالتحديات التي تواجهها شركات القطاع الخاص والمشروعات المملوكة للدولة، وقد اعتمدت الدراسة على وجهات نظر أصحاب المصلحة الذين لديهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بالتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اتساق في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وانخفاض مستوى المعرفة والإدارة لتلك المعايير، فضلا عن أن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية يتطلب تكاليف عالية تمثل عبئا على شركات القطاع الخاص مقارنة بالمشروعات المملوكة للدولة.

وهدفت دراسة السعيد والعيسى،(٢٠١٢) إلى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن على الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية لهذه المشروعات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هذه المعايير مهمة ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، وكذلك تؤثر ايجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات مثل خاصية الملاءمة،

والموثقية والاعتمادية، والقابلية للفهم الواردة في التقرير المحاسبي لتلك المشروعات، وبشكل ايجابي كان الأثر الأكبر هو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في اتجاه خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية.

وقد استهدفت دراسة عزاوى ومهاوة، (٢٠١٢) تناول معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كأحد أهم انجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وجود محاسبة مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتماد مستخدمي التقارير المالية لهذه المشروعات على بياناتها المالية، وتختلف الاحتياجات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمشروعات الأخرى، كما تعتبر تكاليف تبني تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر أقل في التكاليف من تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة، لأنه يمكن تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة.

كما هدفت دراسة ((Albu et al ٢٠١٣، إلى معرفة انطباعات المعنيين بإعداد التقارير المالية في أربع دول من دول الاقتصاديات الناشئة وهى جمهورية التشيك والمجر ورومانيا وتركيا بشأن إمكانية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث التكلفة والفوائد وإستراتيجية اعتمادها.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود دعم قوى من قبل الدول الأربع لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد كان هناك تفاوت بين آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين من معدي القوائم المالية ومراجعيها ومستخدميها والجهات التشريعية والهيئات المهنية في تطبيق المعايير الدولية واعتمادها بشكل إلزامي أو اختياري أو إيجاد نظام مزدوج ما بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية بحيث يتم تطوير المعايير

الوطنية على أساس معايير التقارير المالية الدولية بتعديل بعض المعالجات المستخدمة في المعايير الدولية وإضافة قواعد جديدة للمعايير الوطنية.

وقد أظهرت المقابلات رغبة ودعم المراجعين والمستخدمين لجعل تطبيق المعايير الدولية إلزامي لما يحققه من فوائد عديدة متمثلة في زيادة قابلية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمقارنة، وزيادة الشفافية، وجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي إعداد التقارير المالية بشكل أفضل مما ينعكس على تحسين بيئة الأعمال.

وتناولت دراسة الشرقاوي، (٢٠١٤) تقييم أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود صعوبات في التحول لمعايير التقرير المالي منها:تكاليف التدريب، وتكاليف ورسوم البرامج الاستثمارية، وفى المقابل توجد مزايا لهذا التحول أهمها الإفصاح والشفافية.

كما أكدت نتيجة الدراسة على ضرورة تبني معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بما يحسن من واقع الحياة الاقتصادية بمصر، وبالتالي تحسين أوضاع البورصة المصرية، كما توجد علاقة ارتباط بين الامتثال لمعايير التقرير المالي(IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية.

وتناولت دراسة (Kilic et al. ,2014) تحليل مدى الوعي و استعداد وإدراك المحاسبين المهنيين للمعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تركيا، فضلا عن تأثير العديد من العوامل مثل الخبرة والمستوى التعليمي واستعداد المحاسبين المهنيين على فهمهم للمعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم المحاسبين المهنيين على وعى بعملية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولديهم مستوى معتدل من المعلومات حوله، وأنهم قد تلقوا العديد من الدورات التدريبية حول المعايير الدولية

الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أوضحت نتائج الدراسة أهم مزايا المعايير الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتمثل في تحسين المقارنة والموثوقية والشفافية وجودة المعلومات المالية والفهم الواضح للقوائم المالية مما ينعكس إيجابيا على عملية اتخاذ قرارات رشيدة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المشروعات.

ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة أنه لا تزال هناك نسبة كبيرة من المحاسبين لم يكتسبوا التدريبات اللازمة حتى الآن، ومن ثم فإن عدم كفاية تدريب المتخصصين في المحاسبة له دور حيوي في التطبيق السليم والفعال لمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما تناولت دراسة(Chand et al.,2015)أهم التحديات الممكن مواجهتها عند تبنى معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية جزر الفيجى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر يتمثل في توفير التدريب المناسب للمحاسبين وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أما التحدي الآخر حسب الدراسة فيتمثل في وضع معايير لتحديد وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أوضحت الدراسة أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يتطلب أموال ضخمة قد تشكل بشكل عام عبئا ماديا كبيرا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص، كما توصلت الدراسة إلى أن عينة الدراسة والمتمثلة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقد القدرات والإمكانيات اللازمة لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتلك المشروعات، فضلاً عن عدم قدرة مراجعي حساباتها على تقديم الدعم اللازم.

كما تناولت دراسة (Jain & Gandhi, 2015)تقييم الفجوة في المعالجة المحاسبية والتي من الممكن أن تواجه المشروعات الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة تطبيقها للمعايير الدولية الخاصة بها (IFRS for SMEs)، وهدفت الدراسة

إلى تحليل المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلا عن المعايير الدولية الكاملة (Full IFRS) فيما يتعلق بالأصول الثابتة ومن ثم إجراء تحليل ميداني لها لاختبار أوجه التشابه والاختلاف بين المعيارين.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية التي تم إجرائها دون الحاجة إلى صياغة فرضيات، بل تقوم على تحليل البيانات النوعية حيث قامت بالمقارنة بين المعيارين في عدة مسائل رئيسية تتعلق بالاعتراف بهذه الأصول وتحديد القيمة العادلة لها وتكاليف الاستهلاك والفحص، وكذلك الاختلاف في عملية التقرير حيث لم يشر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى توجيهات بشأن عملية التقرير المتعلقة برهن هذه الأصول كضمان للالتزامات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتشابه مع المعيار الدولي الكامل بنسبة ٥١.٥٢% ويختلف عنه في نواحي أخرى بنسبة ٤٨.٤٨%، وأنه من المتوقع مع مرور الزمن أن تتعامل المشروعات الهندية الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التحديات التي فرضها المعيار الدولي الخاص بها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية وضرورة اعتماد المشروعات الهندية لهذا المعيار لتتمكن من مواجهة المنافسة العالمية.

كما استهدفت دراسة Sithole (٢٠١٥)، استكشاف أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في سوازيلاند، وهدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تكون الحل لتحسين التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سوازيلاند تواجه تحديات مع إطار معايير التقارير الدولية حيث إن معظمها ليست على دراية بمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوصلت الدراسة إلى أنه بشكل عام يعتبر إطار معايير التقارير المالية الدولية ملائم إلى حد ما للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة الحجم، لذا يجب على مهنة المحاسبة في سوازيلاند (SIA)أن تقوم بدور كبير في تدريب المراجعين والمحاسبين على استخدام تلك المعايير.

وتناولت دراسة (Zager et.al., 2016) السمات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك متطلبات المعلومات الأساسية لمستخدمي تقاريرها المالية، بالإضافة إلى التعرف على أثر التعديلات الأخيرة التي تم إجرائها على التوجيه المحاسبي الجديد الصادر من الاتحاد الأوربي (EU/٣٤/٢٠١٣) والخاص بنموذج التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والذي يعتبر تحديا علميا ومهنيا والأكثر ملاءمة لتلك المشروعات، فضلا عما أكدته نتائج البحث التجريبي على حاجة تلك المشروعات إلى تبسيط نموذج التقرير المالي الخاص بها.

وتناولت دراسة(Ezeagba(٢٠١٧، إعداد التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم(SMEs)في نيجيريا لتحديد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اعتماد تقارير محاسبية مالية فعالة في نيجيريا، والتأكيد على أن ضعف التسهيلات الائتمانية لتلك المشروعات يرجع إلى عدم كفاية السجلات المحاسبية في تلك المشروعات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إعداد وتقديم تقاريرها المالية متمثلة في عدم كفاية كل من: الدفاتر والسجلات المحاسبية، والقوى العاملة، ونظام المحاسبة، فضلا عن ذلك فإن معظم المشروعات لا تدير معاملاتها من خلال النظام المصرفي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتحسين سجلاتها المالية من خلال: إدخال نظام محاسبي سليم، وتعيين محاسبين مؤهلين، وإدارة معاملاتها من خلال النظام المصرفي، كما أشارت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لم تتخذ خطواتها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية كما هو مطلوب في خطة العمل الوطنية لتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية في نيجيريا.

دراسة رزق، (٢٠٢٠) وتناولت الدراسة تحديد واقع استخدام معايير المحاسبة الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دمياط بهدف الوصول

لريادة الأعمال في ضوء مفهوم العناقيد الصناعية مع عرض لأهم الإجراءات التي تم تبنيها في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بهذه المشروعات في محافظة دمياط والمعوقات الإدارية والتمويلية والمحاسبية التي تواجهها مع التعرف على إمكانية تدعيم بيئة العمل المحاسبي من خلال تعميم مفهوم العناقيد الصناعية في باقي محافظات مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود قابلية لدى هذه المشروعات للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية بالقوائم المالية المطلوبة، كما أوضحت الدراسة أن من أهم أسباب عدم تفعيل مفهوم العناقيد الصناعية والتوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي عدم الشعور بأهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المشروعات، وإمكانية الاستغناء عن هذه المعايير ببعض السجلات الخاصة بالمدينين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعدل العائد على الاستثمار في تلك المشروعات.

وبتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يأتي:

- أن معظم الدراسات السابقة تناولت مدى ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى إمكانية تطبيقها، والتحديات والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات من حيث التكلفة والفوائد.
- كما تناول البعض من الدراسات السمات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى وعى واستعداد المحاسبين المهنيين والمعنيين بإعداد التقارير المالية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بهذه المشروعات، وأثر الامتثال لتلك المعايير على تعزيز كفاءة الاستثمار، والوصول لريادة الأعمال.

ومن هنا يمكن القول أنه رغم تعدد الدراسات في دول العالم التي تناولت أهمية تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بها، ومدى تكيفها وملاءمتها لبيئة تلك الدول من حيث أهميتها وإبراز المعوقات والتحديات التي حالت دون التزام تلك المشروعات بتطبيقها، ومن الدراسات السابقة توصلت الباحثة إلى أن الفجوة البحثية الخاصة بدراستها هي أنه لا توجد دراسة تعكس واقع مدى ملاءمة

معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المصرية، وأهميتها ومزايا تطبيقها، فضلا عن المعوقات التي تحول دون تطبيقها خاصة، وهو ما يميز هذه الدراسة خاصة في ظل صدور المعيار المصري الخاص بتلك المشروعات عام ٢٠١٥م، وهو ما دفع الباحثة للقيام بهذه الدراسة.

٢/ الإطار المفاهيمى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١/٢ تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لا يوجد تعريف واضح لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات، وتختلف معايير تصنيف حجم المنشأة من دولة لأخرى ومن أهم هذه المعايير رأس المال، وعدد العمال، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، وان كان عدد العمال أكثرها استخداما، فعلى سبيل المثال يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معيارا مبدئيا، وهناك العديد من دول العالم تستخدم هذا المعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ففي الولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا حيث تعتبر المنشأة صغيرة أو متوسطة إذا كانت توظف ٥٠٠ عامل، وفى السويد ٢٠٠عامل،وفى كندا واستراليا ٩٩ عاملا، وفى الدنمارك ٥٠عامل.

وعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها تلك المشروعات التي لا تخضع للمحاسبة العامة، وتعد بياناتها المالية لاستعمال أصحاب المنشأة فقط وليس للمستخدمين الخارجيين، وتتصف هذه المشروعات بأنه لا يتم التعامل في حقوق ملكيتها أو ديونها في السوق المالي. (Rodiel& Ferrer, 2019)

أما في مصر فإن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م، اعتمد على معيار رأس المال لتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما يأتي:(الجريدة الرسمية،٢٠٢٠)

- المشروعات المتوسطة: هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله

المدفوع أو رأس المال المستثمر، بحسب الأحوال، ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر، بحسب الأحوال، ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ ملايين جنيه.

- المشروعات الصغيرة: هيكل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن ٥٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر، بحسب الأحوال، ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٥ ملايين جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر، بحسب الأحوال، ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٣ ملايين جنيه.

٢/٢ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعديد من الخصائص التي تبرر أهمية دعمها وتطويرها ومن أبرز هذه الخصائص: صغر حجمها وانخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتنفيذ المشروع، و اللامركزية وتسلسلها الهرمي التنظيمي المسطح، وإنتاج عدد محدود نسبيا من المنتجات، وامتلاك موارد وقدرات محدودة، ولا تتطلب تكنولوجيا معقدة، و تكون شركات مملوكة للعائلات مما يؤدى أحيانا إلى عدم الفصل بين الشئون المالية للشركة عن تلك الخاصة بالمالكين، وقد يصل إلى أن يكون الحساب الشخصي للمالكين هو نفسه حساب الشركة، وغالبا ما يتم تمويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقتراض من البنوك والعائلة والأصدقاء. (حسن،٢٠١٩؛Curran&Blackburn,2001)

٣/٢ أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بدور رئيسي في اقتصاديات جميع دول العالم، حيث ثبت أنه النظام الأكثر جاذبية والأكثر ابتكارا، لذا فهي تمثل المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، فريادة الأعمال والمرونة والاستجابة للتغيير هي سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوى الدافعة الحقيقية للتنمية الاقتصادية، ولقد أدى إظهار آثارها المفيدة اقتصاديا واجتماعيا إلى اعتبار قطاع المشروعات الصغيرة

والمتوسطة العمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ومجال ذو أهمية إستراتيجية للاقتصاد. (Neagu,2016)

وقد أظهرت إحدى الدراسات التجريبية في قطاع التصنيع مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وأن مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي تزيد مع زيادة مستويات الدخل، حيث تبلغ نسبة مساهمتها في البلدان ذات الدخل المرتفع ما يقرب من أكثر من ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالي، بينما تقل مساهمتها في البلدان ذات الدخل المنخفض عن ١٠% من الناتج المحلى الإجمالي، كما توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوظائف الرسمية ما يقرب من ثلثي الوظائف في جميع البلدان سواء المتقدمة أو النامية. (Ayyagari, et.al, 2011)

وتأكيدا لما سبق ووفقا لما ذكر في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٧م (OECD) نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة تمثل ما يقرب من ٩٩٪ من إجمالي المشروعات، وحوالي ٧٠٪ من إجمالي العمالة، وتولد ما بين ٥٠٪ إلى٦٠٪ من القيمة المضافة، بينما في البلدان النامية تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالي، وتشكل من ٣٤٪ إلى ٥٢٪ من العمالة الرسمية، وقد تضاعف تقريبا في العقود الأخيرة مستوى التوظيف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الصعيد العالمي، وبشكل مطرد خلال الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٦م في ١٣٢ دولة حيث زاد إجمالي عدد الموظفين بدوام كامل من ٧٩ مليون إلى ١٥٦ مليون. (ILO, 2017).

كما أوضح التقرير الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي (IMF,2019): أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد حجر الزاوية في الاقتصاديات العربية فهي تمثل أكثر من ٩٠% من إجمالي المشروعات، وتعد مصدرا رئيسيا لخلق فرص عمل جديدة، ولكن يجب اتخاذ إجراءات وسياسات أكثر شمولا لتعزيز المنافسة العادلة التي تساهم في خلق فرص العمل والمخرجات ذات القيمة المضافة العالية مثل: تطوير أسواق رأس المال لتوسيع وتسهيل الوصول إلى مصادر تمويل جديدة تعالج فجوات الوصول إلى التمويل،

والإنفاق الفعال في التعليم والتكنولوجيا، والبنية التحتية الرئيسية، وتطوير بيئة ملائمة للأعمال التجارية من خلال إنشاء أطر قانونية وتنظيمية وضريبية قوية.

وفى جمهورية مصر العربية أشارت نتائج التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨م الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ٣.٧٤١.٠٠٠ منشأة وهى تمثل ٩٩.٩٦% من إجمالي عدد المشروعات على مستوى الدولة، ويعمل بها ١٢.٥٨٣.٠٠٠ مشتغل تمثل ٩٣.٥% من إجمالي القوى العاملة على مستوى الدولة، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها ١٧% من إجمالي تلك المشروعات، في حين يمثل القطاع غير الرسمي ٥٣% من هذا القطاع (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٨).

وإدراكا من الحكومة المصرية للدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، قامت باتخاذ الإجراءات والتدابير لدعم وتطوير مناخ الأعمال الخاص بتلك المشروعات بهدف الوصول إلى اقتصاد متوازن ومتنوع، ومن أهم هذه الإجراءات:

- في ديسمبر ٢٠١٥م اتخذ البنك المركزي المصري (CBE) خطوات غير مسبوقة بزيادة فرص الحصول على التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتوسيع الوصول إلى النظام المالي، حيث أتاح البنك المركزي المصري ٢٠٠ مليار جنيه مصري لـ ٣٥٠ ألف من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة أربع سنوات بأسعار فائدة مخفضة، كما وجه البنوك المصرية لزيادة استثماراتها في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠٪ من محافظها الاستثمارية خلال السنوات الأربع القادمة.
- في نوفمبر عام ٢٠١٦م وضعت وزارة التجارة والصناعة "مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية التجارية والصناعية (٢٠١٦-٢٠٢٠م)" بهدف توفير بيئة ملائمة لاقتصاد شامل مستدام على أساس تعزيز القدرة على المنافسة والتنوع والمعرفة والابتكار، وتوفير فرص عمل لائقة ومثمرة، حيث تناول أحد المحاور الخمسة للإستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر كأداة رئيسية

لزيادة الناتج الصناعي وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات في سلاسل القيمة للخدمات التجارية والخدمية والزراعية المختلفة المكملة للمشروعات الصناعية، والتوسع فيها في اتجاهات الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والتكنولوجية، مع منح أولويات للمرأة لدعم نمو إضافي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (وزارة التجارة والصناعة،٢٠١٦).

- في سبتمبر ٢٠١٧م قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية بالشراكة مع المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإطلاق حاضنة أعمال جديدة تحت اسم "فكرتك شركتك Fekretak Sherketak"وهى خطوة تهدف إلى تحفيز المشهد الريادي المتنامي من خلال برنامج تسريع أعمال وإرشاد وتوجيه ينعقد على مدار أربعة أشهر، وفي إطار البرنامج تحصل المشروعات الناشئة المتأهلة على تمويل تأسيسي يصل إلى ٢٨,٣٠٠ دولار مقابل حصة سهمية تتراوح ما بين ٤% إلى ٨%، علماً بأن برنامج "فكرتك شركتك" يحصل على التمويل بدعم من "شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures قيمته٢٥ مليون دولار.
- إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧م والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨م.
- وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام ١٩٩١م والذي يعد نتاج ٢٥ عاماً من الخبرات التنموية الشاملة متعددة المجالات، ويعد الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال ويقوم على تنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال، وإنشاء مجلس قومي للمدفوعات لزيادة توافر واستخدام المدفوعات الرقمية، وتقليل عدد المعاملات المالية غير الرسمية.(www.msme.eg)
- في يوليو ٢٠٢٠متم إصدار القانون رقم ١٥٢ "قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر" بهدف تنمية القطاع وتطويره، ويقوم جهاز تنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بوضع اللائحة التنفيذية للقانون بالتعاون مع كافة الجهات المعنية لوضع الإطار التنفيذي والإجرائي لضمان وصول كافة الحوافز والمميزات التي جاءت بالقانون لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ورواد الأعمال، وبإصدار هذا القانون تم إلغاء القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م وكل ما يخالفه. (الجريدة الرسمية،٢٠٢٠)

وترى الباحثة أن هذا القانون يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع حلول وتيسيرات للقضاء على العقبات التي كانت تعانى منها تلك المشروعات سابقا، وذلك من خلال تقديم حزمة جديدة من الحوافز المالية والفنية والتدريبية والتسويقية التي يتضمنها القانون سواء كانت للمشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي كمحفز لتوفيق أوضاعها وتحويلها إلى القطاع الرسمي، أو لأصحاب المشروعات القائمة ومساعدتهم على التوسع والتطوير وزيادة التشغيل، فضلا عن ذلك فقد منح القانون العديد من الحوافز التمويلية والفنية والتسويقية لحاضنات الأعمال التي تقدم خدماتها للمشروعات حديثة التأسيس لمساعدة الشباب على تحويل اختراعاتهم وابتكاراتهم إلي مشروعات ذات جدوى اقتصادية وقادرة على الوصول إلى منتج متميز قادر على المنافسة في الأسواق مما يمثل قوة دفع للتنمية الاقتصادية، كما أعطى القانون لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر السلطة في إدارة تلك المزايا مما يضمن عدم منح هذه الحوافز لمن لا يستحق في إطار من الشفافية والبعد عن البيروقراطية.

٣/٢ نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا هاما وجوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي، فهي توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، فالمشروعات باختلاف أحجامها تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لحساب التكاليف، ومعرفة نتائج أعمالها، وتحديد الضرائب المستحقة، واتخاذ القرارات اليومية والتخطيط للمستقبل(Astudillo,2008)، إلا أن مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

يروا أن دور نظم المعلومات المحاسبية هو تجنب المشاكل الضريبية، وتوفير واستيفاء إجراءات الحصول على التسهيلات الائتمانية عند الحاجة إليها، فضلا عن ذلك قد يرى بعض مالكي هذه المشروعات أنه لا أهمية لهذا النظام بل أنهم يجدون أن تبنى مثل هذا النظام نوعا من الإسراف (Unctad,2000).

وقد أوضح البعض أن نظام معلومات المحاسبة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير كاف، بل أن عدد كبير من هذه المشروعات لا تحتفظ بسجلات محاسبية مناسبة، ويرجع عدم وجود نظام محاسبة مالية لعدة أسباب منها: اقتناع مالكيها بعدم الحاجة إلى الاحتفاظ بسجلات محاسبية، حيث أن معظمهم لا يمتلكون المعرفة المحاسبية الكافية، والاعتقاد بأن توظيف المحاسبين يعرض المشروعات للعديد من المخاطر مثل اختلاس الأموال، والكشف عن أسرار الأعمال التجارية، ودفع ضرائب مرتفعة.

(Ankama,et.el.2012;Okwena et.el,2011)

كما أشار البعض إلى أن ضعف النظام المحاسبي والاستخدام غير الفعال للمعلومات المحاسبية لدعم اتخاذ القرارات المالية، وانخفاض جودة وتوثيق البيانات المالية من المشكلات التي واجهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي كان لها الأثر المباشر على أدائها المالي وسوء إدارة مواردها، وصعوبة الفصل بين المعاملات التجارية والمعاملات الشخصية لأصحابها، وصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية. (Amaoko,2013; Chelimo & Sopia ,2012)

أما في مصر فهناك ندرة في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفى حالة توافر هذه النظم فإنه لا يتوافر فيها خصائص نظام المعلومات الفعال، ويمكن القول أنه مع إلزام القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م تلك المشروعات بإنشاء نظام معلومات محاسبي وفقا للمادة ٣٨ من القانون، والذي اشترط فيه المشرع لكي تتمتع تلك المشروعات بالحوافز الضريبية الواردة في الباب الثالث، يجب أن تقوم بإمساك دفاتر وحسابات منتظمة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية، فسيكون هناك ضرورة بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة الذي تم إصداره عام ٢٠١٥م على غرار المعيار الدولي لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية، فضلا عن ذلك فإن "الإستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال(٢٠١٨-٢٠٢٣م)" عدة محاور، وكان من ضمن مهام المصفوفة التشغيلية لتنفيذ المحور الاستراتيجي الأول"الإطار القانوني والتنظيمي"وضع معايير محاسبية ونظام ضريبي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، حيث يتم وضع معايير مبسطة سهلة الاستخدام لتلك المشروعات بشأن إعداد التقارير ورفعها للسلطات الضريبية والهيئات الأخرى ذات الصلة، وتضمين نظام مساءلة مبسط ضمن إجراءات المراجعة الوطنية لتحقيق الرقابة والمساءلة عليها، وإعداد نظام ضريبي مُبسَّط وتشغيله لتلك الشريحة من المشروعات (وزارة التجارة والصناعة،٢٠١٨)، لذا ترى الباحثة أنه من المتوقع أن تكون الخطوة التالية بعد إصدار قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر هو إلزامها بالمعيار المحاسبي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣/ معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١/٣ الحاجة إلى معيار محاسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي، ومساهمتها بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، نجد متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية سواء الدولية أو الوطنية تلبى في المقام الأول احتياجات المحاسبة وإعداد التقارير للمشروعات الكبيرة المدرجة في الأسواق المالية (UNCTAD,2000)، بل نجد أن المتطلبات التشريعية الخاصة بالإفصاح ومجموعة التقارير المالية المفروضة في العديد من البلدان تفرض على جميع الكيانات بغض النظر عن حجم أو طبيعة تلك الكيانات، مما نتج عنه زيادة العبء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.(World Bank ,2004a)

واستجابة لتلك المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعداد تقاريرها المالية كانت هناك محاولات للتخفيف من تزايد وعبء متطلبات إعداد التقارير المالية

لتلك المشروعات، حيث قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا بإدخال أنظمة التقارير التفاضلية كوسيلة للتخفيف من هذا العبء.(Jarvis& Collis,2003;AICPA ,1981)

كما أوصى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعنى بالمعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير(ISAR) التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة في دورته السابعة عشر، أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى إرشادات محاسبية وإدارية مفهومة، ومنخفضة التكلفة، لذا ينبغي أن يكون إطار المحاسبة المالية والتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسيطا ومفهوما وسهل الاستخدام، ويأخذ في الاعتبار البيئة التي تعمل فيها تلك المشروعات، ومرنا بما يكفى لاستيعاب نمو الأعمال وزيادة إمكانات تلك المشروعات التي قد تتوسع لاستخدام معايير المحاسبة الدولية. (UNCTAD,2000)

كذلك قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمبادرة مشتركة من خلال برنامج (ROSC)، فمنذ أن بدأ برنامج ROSC)) لتقييم كل بلد من حيث مدى إمكانية مقارنة معايير المحاسبة والمراجعة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ في ١٤ دولة نامية، حيث تبين أن متطلبات إعداد التقارير كانت معقدة بشكل لا داعي له بالنسبة لاحتياجات إعداد تقارير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تطبيق المعايير الدولية لم يكن بالضرورة مناسبا لجميع أنواع الكيانات وكانت توصية البنك الدولي في معظم هذه البلدان هي وضع متطلبات إبلاغ أبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(World Bank, 2004b: 2)، على سبيل المثال، أبرز تقرير (ROSC) لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٢م الحاجة إلى: (World Bank, 2002: 16)

"تحسين الإطار القانوني للمحاسبة والمراجعة، واتخاذ خطوات فورية للتأكد من أن المتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية تهدف إلى حماية المصلحة العامة، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ خطة عمل شاملة لإصلاح وتطوير المحاسبة، وكان من ضمن مدخلات خطة العمل التي وردت بالتقرير الحاجة إلى

إطار مؤسسي يدعم ممارسات المحاسبة والمراجعة، ووضع ترتيبات للتبني الكامل للمعايير والتفسيرات المعيارية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووضع معايير مبسطة لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

ونتاجا للجهود السابقة بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في صياغة معايير محاسبية مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و ظهرت أول ورقة نقاشية خاصة بالموضوع عام ٢٠٠٤، ثم تبعها عام ٢٠٠٧ إصدار مسودة معايير خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكان الدافع وراء إصدار تلك المسودة - وتم توضيحه في أساس استنتاجات مسودة العرض(IASB،٢٠٠٧، BC21): أن هناك اختلافا بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة التي تخضع للمساءلة العامة من نواحي عديدة منها: (أ) مستخدمي البيانات المالية للمنشأة واحتياجاتهم من المعلومات ؛ و(ب) كيفية استخدام القوائم المالية؛ (ج) عمق واتساع الخبرة المحاسبية المتاحة للمنشأة؛ (د) قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليف إتباع نفس المعايير مثل الكيانات الأكبر الخاضعة للمساءلة العامة، و في يوليو ٢٠٠٩ أثمرت هذه الجهود بإصدار معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لذا يمكن القول أن الهدف من هذا المشروع هو تطوير معايير التقارير المالية الدولية المقترحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليس لديها مساءلة عامة، وقد اعتمد المشروع على معايير التقارير المالية الدولية الكاملةIFRS مع إجراء التعديلات المناسبة في ضوء احتياجات مستخدمى البيانات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكلفة والعائد، حيث كان التبسيط وتخفيض متطلبات الإفصاح من أكثر الاختلافات وضوحا بين معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التقارير المالية الدولية الكاملة، فقد بلغ عدد متطلبات الإفصاح في معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (أقل من ٤٠٠) في حين بلغ عدد متطلبات الإفصاح في معايير التقارير المالية الدولية الكاملة (أكثر من ٣٠٠٠). (Pacter,2008)

٢/٣ مكونات معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

اعتمدت المعايير الجديدة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs)على معايير التقارير المالية الدولية IFRSو لكنها لم تعرض بنفس الطريقة (بناءا على الأرقام) أي لم يحدد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع محدد، بل جاءت على شكل أقسام، وكل قسم يختص بموضوع محدد و هي عبارة عن مجلد من ٢٣٠صفحة يتضمن مقدمة و٣٥ قسما،و يتم تناول هذه الأقسام كما يأتي ببعض من التفصيل: (IASB ، ٢٠٠٩)

- المقدمة: وقد تضمنت تعريفا بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير، فضلاً عن أهداف إصدار المعايير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- القسم الأول)النطاق): وتضمن أهداف معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، الموقف المالي وتعريف لعناصر الموقف المالي، الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والأداء، الدخل والمصاريف والاعتراف بعناصر القوائم المالية، قياس عناصر الموقف المالي، الاعتراف بالأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف.
- القسم الثاني: يضم المفاهيم والمبادئ الناشئة عن الإطار المفاهيمى لمعايير التقارير المالية الدولية بالكامل.
- الأقسام من (٣:٩): من أهم المواضيع التي تضمنتها هذه الأقسام؛ العرض العادل، الاستمرارية، الثبات، معلومات قابلة للمقارنة المادية، المجموعة الكاملة من البيانات المالية المتمثلة بالميزانية، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، والملاحق.
- الأقسام من (١٠:٣٤) إرشادات مفصلة عن أساليب المحاسبة بما فيها الأنواع المختلفة من الاتفاقيات والصفقات.
- القسم (٣٥):يتعلق بالتدابير الانتقالية المتعلقة بالاعتماد الأول للمعايير

وقد بدأت العديد من الدول بتبني تطبيق هذه المعايير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها ومنها مصر فقد تم إعداد معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥ معلى غرار المعيار الدولي لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء بعض المعالجات التي أقرها المعيار المصري.

٣/٣ معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: (الوقائع المصرية)

من أهم الدوافع أو الأسباب وراء إصدار معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما تواجهه تلك المشروعات من مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية، وعدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوى المصلحة الخاصة بها.

ولقد أعد معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار المعيار الدولي لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية(IFRS for SMEs)، حيث يحتوى معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على عدد (٣٥) قسما، ويغطى كل ما يتعلق بالإفصاح والقياس المحاسبي عن القوائم المالية لتلك المشروعات.

وتتمثل أهم أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة المصري والدولي للمشروعات الصغيرة في المعالجات الآتية:

تم إلغاء القسم رقم (٣١)

قسم رقم (٥) قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل:توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر بل تثبت كتوزيع للربح.

قسم رقم (٢٠) التأجير:تم إعداده مختلفا عن قسم رقم (٢٠) معيار المحاسبة الدولي الخاص بالتأجير، وذلك وفقا لقانون ٩٥ لسنة١٩٩٥ والخاص بالتأجير التمويلي في مادته ٢٥، ٢٤ من معالجات محاسبية ملزمة تختلف عن الدولية.

قسم رقم (٢٥) تكاليف الاقتراض: رأت لجنة المعايير الخروج عن المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة تكاليف الاقتراض حيث سمح المعيار المصري برسملتها عند توافر شروط الرسملة بدلا من تحميلها كمصروفات كما نص المعيار الدولي.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المعيار المصري والمعيار الدولي للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد تطابق شبه تام بينهما فيما عدا بعض الاستثناءات في المعالجات، وأيضا في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بطبيعة الحال يختلف التعريف من اقتصاد دولة إلى أخرى وفقا لموقف كل دولة وطبيعة الصناعات بها.

٤/ الموقف من معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تعانى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من انخفاض جودة بياناتها المالية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات المفيدة التي من شأنها مساعدة المستثمرين والمقرضين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، ومما لا شك فيه فإن تبنى معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يسهم بشكل كبير في حل المشاكل المحاسبية التي تعانى منها تلك المشروعات.

لذا يرى البعض أن المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جاءت كمحاولة للتوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى، حيث تم وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات تلك المشروعات التي ليس لديها مساءلة عامة وتنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين مثل الملاك والدائنين الحاليين والمحتملين ووكالات التصنيف الائتماني باستثناء الحكومة والسلطات الضريبية، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع(Evans et al,2005).

وعلى الرغم من أهمية معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد انقسام في الآراء ما بين مؤيد ومعارض لتلك المعايير، حيث ترى الآراء

المؤيدة أن تطبيق معايير IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيحقق مزايا ومنفعة لتلك المشروعات، أما الآراء المعارضة ترى أن تطبيق المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يؤدى إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات لتلك المشروعات.

وسوف تتناول الباحثة بالدراسة المزايا والمعوقات المرتبطة بتطبيق بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم،ببعض من التفصيل كما يأتي:

١/٤ مزايا التطبيق

من المزايا التي يحققها اعتماد معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها ستساعد على تعزيز جودة المعلومات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقابليتها للمقارنة الذي لن يفيد فقط المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بل أيضا العملاء وجميع مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات، فضلا عن تمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل مما يؤدى إلى نمو نشاطها، وتحسين المساءلة والامتثال للتشريعات الضريبية (Kenneth & Grazyna, 2013).

ويرى البعض أن عدم وجود معايير أو تنظيم لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد يقلل من الانضباط المالي داخل الشركة ويزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم المالية والاحتيال، وأنه رغم ارتفاع تكاليف الامتثال لمعايير التقارير المالية، فهي تحقق منفعة لتلك المشروعات حيث إنها تحتاج إلى إعداد التقارير المالية لأغراض الإقرارات الضريبية، والأغراض المالية، وعقود العمل المحتملة، فضلا عن ذلك الفوائد الأخرى التي يمكن الحصول عليها من نشر التقارير المالية مثل الحد من عدم تناسق المعلومات مع المشروعات الأخرى،لذا فإن عدم التزام تلك المشروعات بمتطلبات إعداد التقارير المالية سيترتب عليه زيادة تكلفة الحصول على المعلومات المالية بين الأطراف المتعاقدة مقارنة بتكاليف نشر هذه المعلومات. (Davies,2007;Arrunada,2008; Ploybut,2012)

ويؤكد البعض على أن معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر لمستخدمي التقارير المالية إمكانية المقارنة، مما يساعد على زيادة التجارة عبر الحدود وأنشطة الاندماج والاستحواذ وانخفاض تكلفة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمشروعات التي تدير شركات تابعة في دول مختلفة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، وأن التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير سوف يسهم في تقليل الاختلافات بين هذه التقارير في مختلف البلدان، وتعزيز قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركة، والتقييم المالي، وتسهيل التعاون مع المستثمرين الأجانب، ودعم موقفها عند التفاوض مع المؤسسات الائتمانية لما لها من تأثير ايجابي على التصنيفات الائتمانية وانخفاض تكلفة الاقتراض نظرا لأن تلك التقارير المالية أصبحت معيارية دوليا، فضلا عن ذلك فهي تساعد تلك المشروعات على بناء علاقات جديدة مع العملاء والموردين محليا ودوليا.(Stokdyk,2010 ; Dang-Duc, 2011; Mullerova et al,2013)

وأشار آخرون أن استخدام مجموعة مشتركة من المعايير يحقق الكفاءة والفعالية في إعداد ومراجعة التقارير المالية، و مزيد من الشفافية والموثوقية، فهذه المعايير أبسط بكثير من معايير التقارير المالية الدولية الكاملة، وتسهم في تخفيف العبء عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في استخدام معايير محاسبية دولية.

Lozada & Rios-Figueroa,2014; Kılıça1.at el,2014; Kaya & Koch,2014) (

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن تبنى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيحقق لها العديد من المزايا التي من شأنها المساهمة في تطوير الأنظمة المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية، لكن على الرغم من المزايا المذكورة أعلاه، لا تزال معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات ومعوقات كبيرة، ونتيجة لذلك كانت هناك مناقشات حول عدم الامتثال لتلك المعايير.

٢/٤ معوقات التطبيق

لم تحقق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم القبول التام، حيث يرى أصحاب الرأي المعارض أن تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية تعتبر عملية معقدة ومكلفة جدا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تتكبده من تكاليف وجود إدارة خاصة لاعتماد المعايير الدولية، فضلا عن ذلك من اعتماد مشروعات محاسبية جديدة، وما يتطلبه تدريب للمحاسبين وتأهيلهم وإعداد نهج جديد للمحاسبة مما يؤدى إلى عبء إداري ضخم قد لا تتحمله المشروعات الصغيرة.

وأشار(Irvine & Lucas, 2006) إلى أنمن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تبنى المعايير نقص التعليم والتدريب المحاسبي، فضلا عن صعوبة توافر البرامج التدريبية على المعايير الدولية للتقرير المالي وبتكاليف مناسبة.

كذلك رأى مجلس معايير المحاسبة الأسترالي (AASB) أن معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تبدو معقدة فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس لذا لم تعتمد أستراليا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبدلا من ذلك فقد تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية نظام الإفصاح المخفض الذي تم تنفيذه بموجب إطار التقرير التفاضلي المنقح لإصدار معايير محاسبية جديدة. (Ram & Gray,2017)

كما أشارت بعض الدراسات إلى عدم جدوى اعتماد معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في البلدان النامية، على سبيل المثال أكد (Chand et al., 2015) أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد أن تكاليف الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر بكثير من الفوائد المتوقعة للتقارب وإجراء المقارنات، حيث إن هذه المعايير صممت في الأصل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة، لذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية قد تواجه عواقب غير مواتية أكثر من البلدان المتقدمة. فضلا عن ذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في البلدان النامية لا تتلقى أي مساعدة أو دعم من المنظمات المهنية تيسر عليها مرحلة اعتمادها المعايير

الدولية الخاصة بها، على عكس الحالة في البلدان المتقدمة حيث تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دعم جيد من المنظمات المهنية المتعددة.

ويرى آخرون أن تبنى هذه المعايير الجديدة ما زالت عملية معقدة ومكلفة بالنسبة إلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما تتطلبه من تدريب تأهيل للمحاسبين، وإعداد نهج جديد للمحاسبة، واستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، والنفقات المتعلقة بتغيير عقلية المحاسبين بحيث يطبقون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل صحيح مما يؤدى إلى عبء إداري ضخم قد لا تتحمله تلك المشروعات فضلاً عن ذلك، فإن حجة تسهيل عمليات المقارنة غير مقبولة؛ وذلك انطلاقاً من أن جودة التقارير المالية تتأثر تأثراً كبيراً بالبيئة المحاسبية مثل النظام القانوني والضريبي، ومدى الطلب على تقارير مالية ذات جودة عالية.(Alagiah& Loke, 2012; Albu et al,2013)

كما قام (Bonito & Pais.20018) بتحليل أسباب اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القطري، تألفت عينتهم من ٨٤ دولة بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية سواء كانت معتمدة أم غير معتمدة لمعايير التقرير المالي الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجدوا أن البلدان التي ليس لديها معايير محاسبة وطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و لديها نظام قانوني عام يتطلب اعتماد معايير IFRS كاملة للمشروعات المدرجة، تميل أكثر إلى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نخلص مما سبق أنه على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،إلا أن هذه المشروعات تواجه مشكلات إعداد تقارير مالية تلبى احتياجات مستخدميها، و عدم توافر نظام محاسبي فعال، مما يؤكد على حاجة تلك المشروعات إلى معايير لإعداد التقارير المالية خاصة بتلك المشروعات، وأن تطبيق هذه المعايير سواء في البلدان المتقدمة والنامية لا يزال يواجه تحديات ومعوقات في تطبيقها لاختلاف البيئة المحاسبية الخاصة بكل بلد، إلا أن هذه المعوقات لا تمنع من وجود مزايا لتطبيق هذه المعايير، وترى الباحثة أن السعي نحو التطوير قد يصاحبه

معوقات وكذلك تكلفة عالية، لذا فإن تحمل بعض الأعباء والتكاليف في المرحلة الأولى، وسوف تعوض في المراحل التالية، فضلا عن تحقيق الفوائد المرجوة من ذلك.

٥/الدراسة الميدانية:

١/٥ مجتمع الدراسة

تم تمثيل مجتمع الدراسة من معدي التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمراجعين الخارجيين، وقد تم اختيار العينة عشوائيا، وتم توزيع ٤٥٠ استمارة استقصاء، وتم استلام ٣٢٨ استمارة صحيحة قابلة للتحليل الإحصائي من مجموع ما تم توزيعه أي بنسبة ٧٣%.

٢/٥ الأسلوب المستخدم في جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على تجميع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وتم توزيعها الكترونيا عبرgoogle forms، والبريد الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبالاعتماد على كل من الدراسات السابقة والإطار النظري تكونت قائمة الاستقصاء من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويختص بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حيث تتضمن (المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يحتوى على مجموعة من المعلومات المتعلقة بمستوى معرفة أفراد العينة بمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تضمنت(الأسس التي تعد على أساسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقاريرها المالية، مستوى معرفته ورأيه الشخصي بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في البيئة المصرية).

القسم الثالث:يحتوى على مجموعة من المحاور المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم تصنيف هذا إلى عدة محاور كما يأتي:

المحور الأول: ويحتوى على مجموعة من مقومات تطبيق المعايير ومدى توافرها في البيئة المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، وقد اشتمل على ١١ فقرة.

المحور الثاني: ويحتوى على أهم المزايا التي قد تتحقق في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر في حال تم تطبيق هذه المعايير، وقد اشتمل على ١٢ فقرة.

المحور الثالث: ويحتوى على معوقات تطبيق المعايير الجديدة في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر في حال تم تطبيق هذه المعايير، وقد اشتمل على ١١ فقرة.

٣/٥ مقياس التحليل:

استخدمت الباحثة مقياس ليكرت Likart Scale والذي يتكون من خمس مستويات، ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد أعطى وزن نسبى بهدف معرفة اتجاه وآراء أفراد عينة البحث حول كل عنصر في الاستبيان كما موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) مستويات مقياس ليكرت

مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	٥	٤	٣	٢	١

وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية لنتائج تحليل البيانات لتفسير البيانات كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	مستوى الموافقة
لا أوافق بشدة	من ١ إلى ١.٧٩	٠.٧٩	منخفض
لا أوافق	من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩	٠.٧٩	
محايد	من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	٠.٧٩	متوسط
أوافق	من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩	٠.٧٩	مرتفع
أوافق بشدة	من ٤.٢٠ إلى ٥	٠.٧٩	

٤/٥ المعالجة الإحصائية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، أجريت المعالجة الإحصائية للبيانات التي جمعت من خلال قائمة الاستقصاء باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وقد استخدمت أساليب التحليل الوصفي والمتمثلة في احتساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومستوى الموافقة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الموضح سابقا بالجدول رقم (٢).

٥/٤/١ صدق وثبات أداة الدراسة

استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخCronbach's Alpha لقياس صدق وثبات أداة القياس والجدول(٣) يوضح قيم نتائج الاختبار لمحاور قائمة الاستقصاء

المحاور	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا
المحور الأول:	١١	٠.٦١٧
المحور الثاني:	١٢	٠.٩٤٥
المحور الثالث:	١١	٠.٦٥٢
الإجمالي	٣٤	٠.٧٣٣

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من هذا الجدول أن معاملات كرونباخ ألفا مقبولة لجميع محاور قائمة الاستقصاء حيث تراوحت قيمة المعامل ٠.٦١٧ للمحور الأول، و٠.٩٤٥للمحور الثاني وكذلك فإن قيمة معامل كرونباخ ألفا لقائمة الاستقصاء ككل ٠.٧٣٣، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث وتحقيق أهداف البحث.

٥/٤/٢: وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول (رقم ٤) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

المتغير	البدائل	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٣١٥	٩٦.٤
	ماجستير	٨	٢.٤
	دكتوراه	٤	١.٢
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠
سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	١٢	٤.٠
	من خمس سنوات إلى عشر سنوات	١١٣	٣٧.١
	من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة	٥٢	١٧.٦
	من خمس عشرة سنة فأكثر	١٥١	٤١.٣
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠
الوظيفة	مراجع خارجي	١١٨	٣٥.٩
	مدير مالي	١٣٣	٤٠.٦
	محاسب	٧٧	٢٣.٥
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول رقم (٤)والمتعلق بخصائص عينة الدراسة يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة من الحاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة (٩٦.٤%) من حجم العينة، ونسبة ضئيلة من أفراد العينة من حملة الماجستير والدكتوراه، فضلا عن أن (٤١.٣%) من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من (١٥) سنه، (٣٧.١) لديهم خبرة أكثر من (٥) سنوات مما يدل على كفاءة العينة وامتلاكها الخبرة المحاسبية، وفيما يتعلق بمتغير الوظيفة فإن نسبة (٤٠.٦) يشغل وظيفة مدير مالي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و (٣٥.٩)

يمثلون المراجعين الخارجيين مما يدل على أن أفراد العينة لديها المعرفة الكافية بالبيئة المحاسبية والمالية التي تعمل ضمنها تلك المشروعات.

٥/٤/٣ معلومات أفراد عينة الدراسة:

الجدول (رقم ٥) توزيع معلومات أفراد العينة

المتغير	البدائل	التكرار	النسبة
ما هو مستوى معرفتك بمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم؟	لا أعرف	١٧٩	٥٤.٦
	ضعيفة	٤٥	١٣.٧
	مقبولة	٨٨	٢٦.٨
	جيده	١٦	٤.٩
	ممتازة	–	–
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠
هل تعلم بإصدار معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار معايير التقارير المالية الدولية لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية؟	نعم	٤	١.٢
	لا	٣٢٤	٩٨.٨
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠
في رأيك الشخصي هل تعتقد أنه من الأفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية أن:	لا توجد قوانين تنظم إصدار التقارير المالية	٢٢	٦.٧
	تطبق المعايير المحلية للتقارير المالية	١٣٠	٣٩.٦
	تلتزم بمعايير التقرير المالي الدولية	١٧٦	٥٣.٧
المجموع		٣٢٨	١٠٠.٠

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أفراد العينة الذين ليس لديهم معرفة بمعايير التقارير المالية الدولية للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم تمثل النسبة الأكبر حيث بلغت ٥٤.٦%، في حين مثل أفراد العينة الذين لديهم معرفة جيدة نسبة ضئيلة حيث بلغت ٤.٩%. أما فيما يتعلق بمدى علم أفراد العينة بإصدار معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار المعيار الدولي لهذه المشروعات الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية فالغالبية العظمى من أفراد العينة لا يعلمون بإصدار المعيار المصري لتلك المشروعات حيث بلغت نسبتهم ٩٨.٨%، في حين بلغت نسبة الذين يعلمون بإصدار المعيار المصري ١.٢%، أما فيما يتعلق برأي أفراد العينة بما هو الأفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية جاءت الإجابة الثالثة بالمرتبة الأول وهى الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بنسبة ٥٣.٧%، في حين جاءت الإجابة الأولى في المرتبة الأخيرة وهى أن لا توجد قوانين تنظم إصدار التقارير المالية بنسبة ٦.٧%.

٥/٤/٤ المحاور المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

٥/٤/٤/١ المحور الأول: ويحتوى على مجموعة من المقومات ومدى توافرها في البيئة المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية في حال تطبيق تلك المعايير

يبين الجدول رقم (٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرتي المحور الأول،يلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة.

الجدول رقم (٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١	توافر المؤهلات العلمية الكافية لدى المحاسبين التي تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	١.٧٠٤	٠.٦٨٧	منخفض
٢	توافر الخبرة المهنية لدى المحاسبين التي تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.٢٦	٠.٧٣٥	منخفض
٣	اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير على التقارير المالية مما يساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.٧٠	٠.٩٦٢	متوسط
٤	وجود كوادر محاسبية مؤهلة لإعطاء دورات مهنية في معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.١٠	٠.٤٤٨	منخفض
٥	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة معدة لتناسب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء	٣.٠٢	١.٠٠٧	متوسط
٦	حجم وطبيعة العمل المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٧٧٨.	١.٧٩	منخفض
٧	تهتم الجمعيات المهنية المصرية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	١.٦٥	٠.٤٧٩	منخفض
٨	فهم طبيعة ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المشروعات المصرية يساعد على تطبيقها	٢.١٨	٠.٥٩٨	منخفض
٩	رغبة إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إظهار المركز المالي تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.٨٩	١.٠٠٨	متوسط
١٠	التشريعات القانونية في مصر والمتعلقة بمجال المحاسبة تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.٠١	٠.١٩١	منخفض
١١	تطبيقات المحاسبة الالكترونية المستخدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية يمكن توظيفها بما يتناسب مع معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢.٠٥	٠.٣٥٤	منخفض
	المتوسط المرجح للمحور الأول	٢.٢١٦٣	٠.٢٨٩٥٢	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

بالاعتماد على الجدول رقم (٦) ما جاء في المحور الأول والذي يشمل مجموعة من مقومات البيئة المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بهذه المشروعات بوسط حسابي مقداره (٢.٢١٦٣)، وانحراف معياري(٢٨٩٥٢) وبمستوى موافقة منخفض، ويلاحظ من خلال مستوى موافقة كل فقرة من فقرات المحور الأول أن إجابات أفراد العينة على تسع فقرات من أصل إحدى عشرة فقرة يتكون منها هذا المحور أشارت إلى مستوى موافقة منخفض، فقد حصلت الفقرة رقم (٢) التي تنص على توافر الخبرة المهنية لدى المحاسبين التي تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على أعلى متوسط (٢.٢٦) وهى تقابل مستوى الموافقة (لا أوافق)، وتلتها الفقرة رقم (٨) والتي تنص على فهم طبيعة ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المشروعات المصرية يساعد على تطبيقها بمتوسط (٢.١٨) وهى تقابل مستوى الموافقة (لا أوافق)، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) والتي تنص على حجم وطبيعة العمل المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمتوسط) (٠.٧٧٨ وهى تقابل مستوى الموافقة (لا أوافق بشدة). باختصار تشير نتائج هذا المحور بأن عينة الدراسة ترى عدم توافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لمعايير التقرير المالي الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

٥/٤/٤/٢ المحور الثاني: ويحتوى على أهم المزايا التي قد تتحقق في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر في حال تم تطبيق هذه المعايير.

الجدول رقم (٧)الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى موافقة فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في إيجاد نظام محاسبي متكامل في هذه المشروعات من خلال سهولة الاستخدام والوضوح فيها	٣.٢٢	٠١٢.١	متوسط
٢	يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على توحيد طرق المعالجة المحاسبية المعتمدة وفهم أفضل للبيانات المالية	٣.٧٤	٠.٧٣٥	مرتفع
٣	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين كفاءة وفعالية التقارير المالية الصادرة عن المشروعات الصغيرة و المتوسطة	٣.٧٧	٠.٦٧٢	مرتفع
٤	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص الحصول على طلبات تمويلية من القطاع التمويلي	٣.٧٧	٠.٦٥١	مرتفع
٥	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساعد على زيادة ترشيد القرارات الإدارية والمالية من خلال إعطاء صورة عادلة عن ربحية المنشأة ووضعها المالي	٣.٧٥	٠.٦٩١	مرتفع
٦	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يلبى احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تأخذ اعتبارات المنفعة مقابل التكلفة	٣.٩٨	٠.١٥٤	مرتفع
٧	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والاعتماد عليها بشكل أكبر	٣.٩٩	٠.١٣٥	مرتفع
٨	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة شفافية المعلومات المحاسبية	٣.٧٥	٠.٦٤٥	مرتفع

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٩	يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إجراء المقارنات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلى والدولي	٣.٧٣	٠.٦٧٧	مرتفع
١٠	يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تيسير التعاون مع المستثمرين الأجانب وإمكانية إجراء مقارنات مع المؤسسات المنافسة الأجنبية	٣.٧٧	٠.٧٦٣	مرتفع
١١	يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تيسير عملية تحول المشروعات التي تطمح مستقبلا أن تنمو وتطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة	٣.٧٦	٠.٧٧٠	مرتفع
١٢	يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى وصول المشروعات المتوسطة الصغيرة لأسواق عالمية جديدة	٣.٧٥	٠.٦٧٣	مرتفع
	المتوسط المرجح للمحور الثاني	٣.٧٧٥٦	٠.٥٧٣٢٦	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

بالاعتماد على الجدول رقم (٧) والمتعلق بالمحور الثاني والذي يغطى مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بوسط حسابي (٣.٧٧٥٦)، وانحراف معياري(٠.٥٧٣٢٦) وبمستوى موافقة مرتفع، ويلاحظ من خلال درجة موافقة كل فقرة من فقرات المحور الثاني أن إجابات أفراد العينة على إحدى عشرة فقرات من أصل أثنى عشرة فقرة يتكون منها هذا المحور أشارت إلى مستوى موافقة مرتفع، فقد حصلت الفقرة رقم (٧) التي ترى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة يساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والاعتماد عليها بشكل أكبر (٣.٩٩) وهى تقابل مستوى الموافقة (أوافق)، وتلتها الفقرة رقم (٦) والتي ترى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يلبى احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تأخذ اعتبارات المنفعة

مقابل التكلفة (٣.٩٨) وهى تقابل مستوى الموافقة (أوافق)، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٩) والتي تنص على ساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إجراء المقارنات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلى والدولي ((٣.٧٣ وهى تقابل مستوى الموافقة (أوافق). باختصار تشير نتائج هذا المحور بأن عينة الدراسة يرون أن هناك العديد من المزايا من تطبيق المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥/٤/٤/٣ المحور الثالث: ويحتوى على معوقات تطبيق المعايير الجديدة في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر في حال تم تطبيق هذه المعايير.

الجدول رقم (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى موافقة فقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١	عدم رغبة أصحاب المشروعات الصغيرة من الإفصاح عن الدخل الحقيقي للمنشأة	٤.٤٣	٠.٥٣٢	مرتفع
٢	الجمع بين الإدارة والملكية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤدي إلى ضعف في عملية الإفصاح	٤.٤٤	٠.٤٩٧	مرتفع
٣	عدم اهتمام المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتدريب كوادرها المحاسبية على المعايير الجديدة بسبب تكاليف التدريب	٤.٤٤	٠.٤٩٧	مرتفع
٤	ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المشروعات.	٤.٧١	٠.٤٨٠	مرتفع
٥	محدودية الموارد المالية لتطوير هذا النوع من المشروعات	٤.٠٠	٠.٢٤١	مرتفع
٦	سيكون من الصعب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن توفر الكفاءات المطلوبة التي لديها الخبرة المهنية لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية	٣.٩٦	٠.٤٠٥	مرتفع
٧	سيتطلب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية زيادة	٣.٧٦	٠.٦٣٩	مرتفع

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	مستوى الإفصاح عن العديد من المعلومات			
٨	اختلاف الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر مقارنة بالدول التي تضع هذه المعايير	٣.٣٥	١.٠٩٩	متوسط
٩	النظرة للمحاسبة كأداة ضريبية يعتبر من أهم معوقات الإفصاح في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٤.٠٩	٠.٣٦٩	مرتفع
١٠	ضعف إلمام المحاسبين خاصة مكاتب المحاسبة والمراجعة بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	٤.٠٣	٠.١٧٢	مرتفع
١١	تعتبر تكاليف تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من فوائدها	٤.٠٤	٠.٥٠٨	مرتفع
	المتوسط المرجح للمحور الثالث	٤.١٢٠٥	٠.١٨٤٤٠	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

بالاعتماد على الجدول رقم (٨) والخاص بالمحور الثالث والذي يغطى معوقات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوسط حسابي (٤.١٢٠٥)، وانحراف معياري(٠.١٨٤٤٠) وبمستوى موافقة مرتفع، يلاحظ أنه بالرغم من وجود مزايا من تطبيق المعايير إلا أن هناك معوقات تحد من تطبيقها حيث يرى أفراد عينة الدارسة ويلاحظ من خلال مستوى موافقة كل فقرة من فقرات المحور الثاني أن إجابات أفراد العينة أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المشروعات تشكل مستوى موافقة مرتفع بمتوسط (٤.٧١) وهى تقابل مستوى الموافقة (أوافق بشدة)، وتلتها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على الجمع بين الإدارة والملكية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤدي إلى ضعف في عملية الإفصاح (٤.٤٤)، والفقرة رقم (٣) والتي تنص على عدم اهتمام المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم

بتدريب كوادرها المحاسبية على المعايير الجديدة بسبب تكاليف التدريب بمتوسط (٤.٤٤) وهما يقابلا مستوى الموافقة (أوافق بشدة)، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) والتي تنص على سيكون من الصعب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنتوفر الكفاءات المطلوبة التي لديها الخبرة المهنية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية) (٣.٩٦ وهى تقابل مستوى الموافقة (أوافق). يلاحظ على نتائج هذا المحور من خلال الجدول أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يواجه الكثير من المعوقات من حيث تطبيقها.

٥/٥ اختبار فرضيات الدارسة

٥/٥/١ اختبار الفرض الأول

H01 لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار،، (One-sample-T-Test)، ويلاحظ من الجدول رقم (٩) أن متوسط إجابات عينة الدراسة > ٣، ومستوى الدلالة المشاهدة لإحصائية اختبار (T) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (٠.٠٥)، كما أن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية، مما يعنى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الأول.

لذلك يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

جدول رقم (٩) اختبار One Sample T- Test للفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tقيمة المحسوبة	قيم t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية sig	نتيجة الفرضية العدمية
٢.٢١٦٣	..٤٥٤٩٦	..٤٤٢	٢.٣٣٧٨	٣٢٧	..٦٧٠	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

٥/٥/٢ اختبار الفرض الثاني

H2:لا توجد مزايا من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One-sample-T-Test)، ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن متوسط إجابات عينة الدراسة <٣، ومستوى الدلالة المشاهدة لإحصائية اختبار (T) أقل من مستوى المعنوية المفترض (٠.٠٥)، وقيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، مما يعنى موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثاني.

لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد مزايا من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

جدول رقم (١٠) اختبار One Sample T- Test للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tقيمة المحسوبة	قيم t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية sig	نتيجة الفرضية العدمية
٣.٧٧٥٦	٥٧٣٢٦.	٢٤.٥٠٢	١.٦٤٩٥	٣٢٧	٠.٠٠٠	رفض

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

٥/٥/٣ اختبار الفرض الثالث:

H03: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One-sample-T-Test)، ويتضح من الجدول رقم (١١) أن متوسط إجابات عينة الدراسة <٣، ومستوى الدلالة المشاهدة لإحصائية اختبار (T) أقل من مستوى المعنوية المفترض (٠.٠٥)، كما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، مما يعنى موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثالث.

لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد معوقات تحول دون تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

جدول رقم (١١) اختبار One Sample T- Test للفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tقيمة المحسوبة	قيم t الجدولية	درجات الحرية Df	مستوى الدلالة الإحصائية sig	نتيجة الفرضية العدمية
٤.١٢٠٥	٠.١٨٤٤٠	١١٠.٠٤٦	١.٩٦٧٢	٣٢٧	٠.٠٠٠	رفض

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج التحليل الإحصائي.

٦/ نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة وبعد القيام بتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- يتفق أفراد عينة الدراسة على عدم توافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويعتبر عدم توافر الخبرة المهنية لدى المحاسبين التي تساعد على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم فهم طبيعة ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، من أهم المقومات التي لا تتوافر في البيئة المحاسبية وتحول دون تطبيق تلك المعايير.

٢- من أهم المزايا التي أشار إليها أفراد عينة الدراسة من تطبيق المعايير هي تحسين جودة المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها بشكل أكبر، وتلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تأخذ في الاعتبار المنفعة مقابل التكلفة، وهنا تكمن الأهمية كون الهدف الرئيس لأي نظام محاسبي هو تزويد متخذي القرارات بمعلومات مالية ملائمة تأخذ في الاعتبار عامل المنفعة والتكلفة وهذا بدوره يؤدى إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات.

٣- يؤدى ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان، والجمع بين الإدارة والملكية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى ضعف في عملية الإفصاح، ويعتبر عدم اهتمام المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتدريب كوادرها من أهم المعوقات لتطبيق المعايير الجديدة في هذه المشروعات.

٧/ توصيات البحث

استنادا إلى نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

١- تكثيف الاهتمام بالمعايير الدولية، والمعيار المحاسبي المصري الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول هذه المعايير لما تشكله هذه المشروعات من أهمية بالنسبة للاقتصاد المصري.

٢- قيام الجهات المعنية مثل غرفة التجارة بعقد ورش عمل أو دورات تستهدف كل من أصحاب وإدارات والعاملين في هذا النوع من المشروعات تهدف إلى توعيتهم بأهمية العملية المحاسبية وأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطبيق قواعد الإفصاح الواردة فيها.

٣- نوصى الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين بوصفها واحدة من أهم الجهات الفاعلة في المجال المحاسبي بزيادة الاهتمام بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإقامة دورات مستمرة لتدريب المحاسبين والمراجعين على متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- تفعيل وسائل التنسيق بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك المشروعات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- الجريدة الرسمية. (٢٠٢٠). قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠: بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. العدد ٢٨ مكرر (و).
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. (٢٠١٨). نتائج التعداد الاقتصادي الخامس ٢٠١٧/٢٠١٨ لإجمالي الجمهورية وفقا للنشاط الاقتصادي والمحافظات.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104

- السعيد، معتز أمين والعيسى، محمد سليم. (٢٠١٢). اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٤): ٤٦٩-٤٨٣.
- الشرقاوي، منى حسف أبو المعاطى.(٢٠١٤). أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان: المحاسبة في عالم متغير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة،٢٠١٤م.
- الصباغ، أحمد عبده السيد. (٢٠١٧). دور نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية،٥٤ (١): ١-٢٥.

- الأمم المتحدة (٢٠٠٤)،" المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يرجع إلى:

https://unctad.org/ar/docs/iteteb20036_ar.pdf

- الوقائع المصرية. (٢٠١٥). معيار المحاسبة المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – العدد ١٥٨ تابع (أ).

https://5mohasba.com/wp-content/uploads/2017/07/EAS-2015_SMEs.pdf

- جزر، هاني التابعي و رويحة، حنان احمد. (٢٠١٤). أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحديد الوعاء الضريبي في المشروعات المصرية: دراسة نظرية وتحليلية. المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة تحت عنوان: المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية السياسات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٧ سبتمبر٢٠١٤م.

- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية.

https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.aspx

- حسن، كريمة محمد. (٢٠١٩). دور نظم المعلومات المحاسبية في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية،٣ (٣): ٨٧-١١٨.

- رزق،علاء أحمد. لمحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم العناقيد الصناعية: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط. يرجع إلى:الانترنت متاح ١٤/٥/٢٠٢٠م:

https://www.acc4arab.com/storage/posts/May2020/ZtspDATl81wXM4DSIMDW.pdf

- سليمان، سرحان (٢٠١٦). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية https://www.researchgate.net/publication/303216691_dwr_almshrwat_alsghyrt_walmtwstt_fyaltnmyt_alaqtsadyt

- عزاوى، عمر، و مهاوة، أمال. (٢٠١٢). المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية،مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح ورقلة (١١) ٩٥-١٠٢.

- الإستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال(٢٠١٨-٢٠٢٣)
- وزارة التجارة والصناعة. (٢٠١٦). مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية التجارية والصناعية (٢٠١٦/٢٠٢٠م). http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/reports.aspx
- وزارة التجارة والصناعة.(٢٠١٨). الإستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال(٢٠١٨/٢٠٢٣)

https://www.fedamisr.net/ctrl/images/img/uploads/2664_31125803.pdf

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- AICPA: American Institute of Certified Public Accountants. (1981). Tentative Conclusions and Recommendations of the Special Committee on Accounting Standards Overload, AICPA, New York. (On -Line), available:https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1405&context=aicpa_assoc
- Albu, C., Albu , N. & Maria, A. (2013). Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey", Journal of International Financial Management & Accounting, 24(2): 140-175.
- AlagIah, R. & LOKE,T.C.(2012). establishing a System of Accounting Standards: A Case Study, (On -Line), available: http://ssrn.com/abstract=2174788
- Altarawneh, M.S.S. (2015). An Investigation into the Suitability of International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) in Jordan. PhD thesis. f Liverpool John Moores University,
- (On -Line), available: https://core.ac.uk/download/pdf/74237184.pdf
- Amaok, G. A. (2013). Accounting practice of small and medium scale entrepreneur" A case Study of Kumasi metropolis in Ghana: International Journal of Business and Management. Vol. 8. Pp. 73-83.

- Ankama, S., Nketia Bediako, P. K., Sarfo Adu-Yeboah, S. N., Asamoah Okrah, R. A., and Serwaah, y. (201-2). A Study to Explose The Reasons Why Small and Medium Scale Enter-prises (SME'S) Are Not Keeping Ad-equate Accounting Records (Doctoral Dissertation). (On -Line), available: http://ir.csuc.edu.gh:8080/xmlui/handle/123456789/47?show=full
- Arrunada, B. (2008). Mandatory Accounting Disclosure by Small Private Companies European Journal of Law and Economics. 32(3). 377-413.
- Astudillo Cer.n, M.T. (2008). Consideraciones para la seleccin de sistemas de informacin contablesy administrativos en la Pyme colombiana. Entramado, Vol.4, No. 2, pp.52-69.
- Ayyagari, M. A., Demirguc-KuntA., & Maksimovic. V. (2011). Small vs Young Firms Across the World Contribution to Employment, Job Creation, and Growth.The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team. (On -Line), available: **https://documents1.worldbank.org/curated/en/478851468161354807/pdf/WPS5631.pdf**
- Bonito, A., & Pais.C. (20018). The macroeconomic determinants of the adoption of IFRS for SMEs, RevIsta De Contabilidad Spanish Accounting RevIew. 21 (2) 116–127, (On -Line), available:
- **https://repositorio.iscte-iul.pt/bitstream/10071/16545/1/1-s2.0-S1138489118300013-main.pdf**
- Chand,P., Patel. A. & White.M. (2015). Adopting International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Enterprises. Australian Accounting Review 73 (25) 139-154.
- Chelimo, J.K., & Sopia. I. O. (2012). Effects of Bookkeeping on Growth of Small and Medium Business Enterprises in Kabarnet Town, Baringo County, Kenya. International Journal of Science and Research (IJSR). (3) 12..432-437
- Curran, J. & Blackburn. R.A., 2001. Researching the Small Enterprise. London: Sage Publications, (On -Line), available: https://lib.ugent.be/catalog/rug01:000764082

- Dang-DUC , S. (2011). Compliance 0with Accounting Standards by SMEs in Transitional Economies: Evidence from Vietnam. Journal of Applied Accounting Research. (12).96-107.
- Davies, J. 2007. Reporting Requirements: Misguided Proposals to Reduce Red Tape. Credit Management, 30-32.
- Embassy of Egypt(2017).Investing in Egypt's Future: Supporting Micro, Small & Medium Enterprises, (On -Line), available:https://www.egyptembassy.net/media/Egypt_MSME_FactSheet_101717-1.pdf
- Evans, L., Gebhardt, G., Hoogendoorn, M., Marton, J., Di- Pietra, R., Mora, A., Thinggard, F., Vehmanen, P., &Wagenhofer A.(2005). Problems and Opportunities of an International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Entities. The EAA FRSC's Comment on the IASB's Discussion Paper, Accounting in Europe. Vol. 2,:23-45, 2005
- Ezeagba, C. (2017). Financial Reporting in Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria. Challenges and Options. International Journal of Academic Research in Accounting. Finance and Management Sciences. 7(1): 1–10.
- IASB, (2009). International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs), (On -Line), available:
- **http://www.icagh.com/file/IFRSforSMEs2009%5B1%5D.pdf**
- IASB, (2007). Exposure Draft of the Proposed International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities [Online]. London: IFRS Foundation. Available: based on full IFRS.
- IASB, (2009). *IFRS for SMEs*: Basis for Conclusions, (On -Line), available: **https://www.dejongeaccountants.nl/wp-content/uploads/2014/08/IFRSforSMEsBasisforConclusions.pdf**.
- ILO, (2017). World Employment and Social Outlook: Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work, International Labour Office, Geneva. On -Line), available:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_580101.pdf.

- IMF,(2019). Enhancing the Role of SMES in the Arab World—Some Key Considerations, (On -Line), available:
- http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx.
- Irvine, H. J., & Lucas, N.(2006). The rationale and impact of the adoption of International financial reporting standards on developing nations: the case of the United Arab Emirates. In Proceedings 18th Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues, pp. 1-22.
- Jain, M. & Gandhi, S.(2015). Accounting for Fixed Assets for SMEs in India vs. IFRS for SMEs:A Comparative Study and the Challenges Ahead. International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies, 02(6): 195-204.
- Jarvis, R, Collis.J(2003). International Financial Reporting Standards and Differential Reporting, 26th ISBA National Small Firms Policy and Research Conference Egham November, 20031 ,1-15.
- Kaya, D. and Koch, M. (2014). 'Countries' adoption of the international financial reporting standard for small and medium-sized entities (IFRS for SMEs) – early empirical evidence', Accounting and Business Research, 45(1):93-120.
- Kenneth,M., & Grazyna,M.(2013). The adoption of international financial reporting standards for small to medium enterprises in Zimbabwe. International Journal of Asian Social Science, vol.3.: 2315-2349 2013.
- Kilic, M., Uyarb, A.,& Atamanc ,B. (2014). Preparedness for and perception of IFRS for SMEs: evidence from Turkey. Accounting and Management Information Systems, 13(3): 492-519.
- Lozada, R. A., & Ríos-Figueroa. C., (2014). IFRS for SME's: Fashion Movement or Route to Convergence Revista Global De Negocios, Vol. 2, No. 1, pp. 41-54, (On -Line), available: https://ssrn.com/abstract=2325008.

- Moukhtar,Y.,& Abdelwahab,A. (2018). Small and Medium Enterprises in Egypt: Current State and Challenges. The Egyptian Center for Public Policy Studies Egyptian Center for Public Policy. S(On -Line)t available:shttp://ecpps.org/attachments/article/528/Small%20and%20Medium%20Enterprises%20in%20Egypt%20Current%20State%20and%20Challenges.pdf
- Mullerova, L., Pasekova. M., & Kubickova. D. (2013). Analysis of Differences in Reporting according to IFRS in SMEs in the Czech Republic and Its Bulluence on Performance Measurement, (On -Line), available:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2221633
- Neagu , C. (2016). The importance and role of small and medium-sized businesses Theoretical and Applied Economics. Vol. XXIII No. 3(608). Autumn. 331-338, (On -Line), available:**http://store.ectap.ro/articole/1217.pdf**.
- OECD. (2017).Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy, (On -Line), available **https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/---sro-port of spain/documents/genericdocument/wcms 728392.pdf**
- **Okwena, K. D., Okioma, T., and O-nsongo, E. (2011). An assessment of the effect of proper book keeping practices on the financial performance perspectives from small and medium scale business enterprises in Kisii municipality. Kisii University College Journal,5(3): 53-63**
- Pacter,P.(2008). IFRS for Private Entities IFRS for Private Entities (formerly IFRS for (formerly IFRS for SMEs). (On -Line), available:
- https://www.accountancyeurope.eu/wp-content/uploads/Pacter109200816157.pdf

- Pascu,A., Vasiliu, A. (2011). International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities- a New Challenge for the European Union. (On -Line), available:
- https://www.econstor.eu/bitstream/10419/198113/1/ceswp-v03-i1-p121-134.pdf
- Ploybut, S. 2012. Financial Reporting by Small and Medium Enterprises in Thailand. Doctor of Philosophy, University of Portsmouth. (On -Line), available: **https://researchportal.port.ac.uk/portal/files/6033783/PhD_thesis_S._Ploybut_July_2012.pdf**
- Rodiel, C. Ferrer,R., C. (2019). Impact of Full IFRS, Accounting Standards for SMES and Company Demographics on Firms' Return on Asset and Return on Equity using Panel Data Regression.International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT). ISSN: 2249 – 8958.
- Ram, R.D. & Gray, S.J.(2017). Non-adoption of the IFRS for SMEs in Australia: A Case Study of Regulation in Practice. Paper presented at the Critical Perspectives on Accounting
- Simpson , S.N.Y.(2008). Developing Countries' Views on Financial Reporting Standards for Small and Medium-Scale Enterprises (SMEs): The Case of Ghana. (On -Line), available:**https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1305141**.
- Sithole, S. T. M. (2015). The Relevance of International Financial Reporting Standards for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs) in Swaziland, Journal of Modern Accounting and Auditing. 11 (8): 383-402 (On-Line),available: ttps://www.researchgate.net/publication/283847954
- Stokdyk, J. (2010). Focus: EU uncovers resistance to IFRS for SMEs. (On -Line), available: http://www.accountingweb.co.uk/topic/financial-reporting/eu-uncovers-resistance-ifrs-smes/429509
- UNCTAD.(2000). Accounting by Small and Medium-sized Enterprises: 2000 Review, Report by the Secretariat of the United

Nations Conference on Trade and Development. (On-Line),available:**https://digitallibrary.un.org/record/413819?ln=ar**

- Untcad. (2000). Promoting Transparency and Financial Disclosure: Acco-unting by Small and Medium- Sized Enterprises. (On-Line), available:

http://www.unctad.org/en/docs/c2isarl3.en.pdf

- World Bank (2004a), 'Implementation of International Accounting and Auditing Standards: Lessons Learned from the World Bank's Accounting and Auditing ROSC Program' (On-Line),available:
- https://cfrr.worldbank.org/sites/default/files/2019-11/LessonsLearned_ROSC_AA.pdf
- World Bank (2002)Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC) Egypt, Arab Republic Accounting and Auditing (On-Line),available:
- https://documents1.worldbank.org/curated/en/589181468023039456/pdf/350800EGT0rosc1aa.pdf